أثر النشر الإلكترونى على مكتبات العلوم الصحية
مع الإشارة بوجه خاص إلى أنشطة النشر الإلكترونى للمكتب الإقليمى لشرق المتوسط

د. نجيب الشوبجى
مسئول المعلومات الإقليمى
المكتب الإقليمى لشرق المتوسط
منظمة الصحة العالمية
الإسكندرية ـ مصر

مقدمة :

مازالت تكنولوجيا المعلومات تهيئ للمكتبات فرصاً جديدة لخدمة احتياجات مستخدميها من المعلومات. وليس العهد ببعيد عندما كانت المكتبة مكاناً يرتاده الناس لقراءة أو استعارة المواد التى يرغبون فى تعلمها، وقد مكنت الإنجازات التكنولوجية الأخيرة المكتبات من أن تصبح وسائل إلكترونية لتوزيع المعارف على عملائها فى البيوت والمكاتب وغيرها من أماكن العمل، وربما كانت الإنترنت، من بين تقنيات المعلومات الأخرى التى تستخدم هذه الأدوات الخلابة قد أحدثت أكثر من أى شئ آخر تغييراً فى الطريقة التى يستخدم بها الناس المكتبات. وعلى سبيل المثال فقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات للمكتبات تيسير التوصل إلى المعلومات الآخذة شكل النصوص والصور والمعلومات السمعية البصرية والوسائط المتعددة محلياً أو عن بعد على مواقع نائية جداً، كما تسمح التقنيات الجديدة للمكتبات بتحويل المجموعات الورقية إلى أشكال إلكترونية يمكن بثها إلى المستخدمين النائين. ومن خلال الجمع بين التكنولوجيا الحاسوبية والاتصالات والتصوير الرقمى، والفيديو والصوت كاملى الحركة، يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تكون عوناً قوياً لتحسين بث المعلومات من قبل جميع أنواع المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات.

البحث على الخط (المباشر) وتوصل المستخدمين النهائيين إلى قواعد المعطيات

هناك ثلاثة أنواع من الموارد الإلكترونية المتوافرة للمكتبات والمستخدمين هى : الموارد المتاحة على الخط، والأقراص (القرص المكتنز والقرص الفيديو الرقمى والقرص المكتنز التفاعلى) والإنترنت. ويتم تخزين قواعد المعطيات المباشرة على موقع ناء، وهو عادة حاسوب كبير يتم تيسير التوصل إليه من المحطة الطرفية عبر خدمة حاسوبية أو شبكة حاسوبية، ويمكن إقامة توصيلات مباشرة بين قواعد المعطيات المخزنة على القرص المكتنز بذاكرة القراءة فقط وبين حاسوب شخصى عبر مشغل قرص مكتنز أو ربطها به من خلال شبكة حاسوبية. وتمثل قواعد المعطيات على الخط كيانات منفصلة غير مترابطة وقليلة التحرك داخلياً، أما قواعد المعطيات التى تستضيفها الإنترنت فتهيئ مرونة أكبر وقدرة أكبر على العمل مع إمكانية التنقل بين أقسام المعلومات ووجود روابط مع مواقع أخرى، وعادة لايتم توفير الموارد الإلكترونية من قبل منتجى المعلومات التى تشتمل عليها، وإنما يتم من قبل الوكالات المرخص لها بتوفير المنتج بصفة علنية، ويدفع المستخدمون ثمن توصلهم إلى المنتج عن طريق المضيف. ويمكن تحديث الموارد الإلكترونية دورياً، كما هو الحال بالنسبة للأقراص المكتنزة بذاكرة القراءة فقط، أو بصفة مستمرة فى حال استخدام المورد المباشر أو الإنترنت.

وهناك ثلاثة أنواع مختلفة من قواعد المعطيات يمكن تصنيفها حسب محتوى كل منها، وهى:

(١) قواعد المعطيات الببليوجرافية، وهى أكثر القواعد المستخدمة انتشاراً فى المكتبات. وهى كثيراً ما تناظر المنشورات المطبوعة، مثل الفهرس (الكشاف) الطبى، إلا أن هناك عدداً متزايداً من قواعد المعطيات التى ليس لها معادل ورقى.

(٢) قواعد المعطيات النصية التى يمكن أن تنقسم بدورها إلى أنواع مختلفة مثل :

- القوائم البريدية.
- أدلة الأفراد أو المؤسسات أو كلتاهما.
- المعلومات المالية.
- قواعد المعطيات المتعلقة بالنصوص الكاملة مثل الصحف والمجلات والكتب والمعاجم.

- قواعد المعطيات الإحصائية.
- النظم المتعددة الوسائط مثل دوائر المعارف (الموسوعات) والأطالس، إلخ.

وتلائم هذه الأنواع المختلفة مختلف الوسائط، ولكن كثيراً ما تتوافر قاعدة المعطيات فى جميع الأشكال أى الورق والقرص والشكل المباشر والإنترنت، وعلى المكتبات أن تختار الخدمة الأنسب والأعلى مردوداً لتقديمها لروادها، كما يمكن أن تختار توليفة من الخدمات. ولعل من أمثلة ذلك الفهرس الطبى MEDLINE ودائرة المعارف البريطانية ومعجم التراث الأمريكى، والكتاب السنوى الإحصائى للأمم المتحدة ودليل (فهرس) تليفونات فرنسا.

وصحيح أن الخدمات على الخط المباشر سريعة وشاملة وحديثة ولكن استخدامها يمكن أن يكون معقداً ومكلفاً، ونظراً لعامل التكلفة فإن على أمين المكتبة الماهر إجراء البحث عقب مقابلة مع الشخص طالب المعلومات، وذلك للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الوقت الذى يقضيه على الخط، كما أن عليه أن يضمن أن يكون البحث دقيقاً بقدر الإمكان. والقرص المكتنز بذاكرة القراءة فقط أبطأ، ولكنه سهل الاستخدام، كما أن من السهل تيسير التوصل إليه، بالإضافة إلى شموله، ولكن بشرط الحصول على السلسلة الكاملة من الأقراص. ويمكن للمستخدمين النهائيين الحاصلين على مستوى معقول من التدريب إجراء البحث من حواسيبهم على أن يحدد رسم الاشتراك السنوى بما يسمح بوضع ميزانية أضيق. إن القرص المكتنز بذاكرة القراءة فقط وإن كان محتواه يتقادم بسرعة، فإنه يعتبر عالى المردود من أجل الحفاظ على محفوظات (أرشيف) تاريخية، وما لم يتم الاستمرار فى دفع الاشتراكات، فإنه يتعين إعادة الأقراص إلى موردها. وقد تكون خدمات الإنترنت بطيئة أو سريعة، وهو أمر يتوقف على عوامل كثيرة، كما أن هذه الخدمات بسيطة الاستخدام نسبياً، علاوة على أنها شديدة الحداثة والجاذبية بالنسبة للمستخدمين النهائيين، وذلك لأنها تمثل أحدث التقنيات. ومع ذلك فإن المعطيات المأخوذة منها ليست شاملة، كما أنها قد لاتكون موثوقاً بها، نظراً لقدرة أى شخص على وضع معلومات على الإنترنت دون وازع من أحد فى كثير من الأحيان.

وقد وضعت تكنولوجيا المعلومات إمكانية البحث عن قواعد المعطيات فى أيدى المستخدمين النهائيين، وقد أحدث العقد الأخير زيادة هائلة فى عدد الأفراد الذين يبحثون عن قواعد المعطيات لخدمة أغراضهم، ففى أوائل التسعينيات كان ثلث طلبات بحث المدلاين MEDLINE البالغ عددها ٤,٥ مليون طلب والتى أجريت على نظام المكتبة الطبية الوطنية من قبل المهنيين الصحيين.

وقد اكتسبت المكتبات عموماً رقابة أكبر على التكنولوجيا عندما أقيمت قواعد المعطيات على نظم محلية، إذ استطاع أمناء المكتبات عن طريق استئجار أشرطة قواعد المعطيات وشراء البرمجيات لتركيبها على الحواسيب المؤسسية، مراقبة محتويات هذه القواعد، وعلى نقطة الاتصال البحثية، وعلى تكلفة طلب البحث، على أن الأهم من ذلك أن المؤسسات استطاعت تحقيق التكامل بين قواعد المعطيات الببليوجرافية والنظم المؤسسية النطاق عن طريق الشبكة الداخلية المعروفة باسم الإنترانت INTRANET. وقد مكنت حالياً تكنولوجيا القرص المكتنز بذاكرة القراءة فقط المكتبات من تقديم خدمة البحث على الخط للمستخدمين النهائيين بتكلفة أو رسم رمزى، وقد تبين لبائعى قواعد المعطيات بل والمكتبات أن القرص المكتنز بذاكرة القراءة فقط شكل رائج ومتنامٍ لتوزيع قواعد المعطيات، وقد اتجه عدد متزايد من المكتبات فى الآونة الأخيرة إلى استخدام الأقراص البصرية بغرض التخزين والتوزيع، ويجد أمناء المكتبات تكلفة هذا المنتج معقولة بدرجة أكبر من تكلفة البدائل الأخرى، حيث تعمل النظم على المعدات المتوافرة حالياً، كما أن المحطات الطرفية مصممة لكى تستخدم من قبل باحثين عديمى الخبرة. وعلى الرغم من أن تكلفة صيانة قواعد معطيات القرص المكتنز بذاكرة القراءة فقط قد تكون أقل، فإن هذا الوسيط يفرض بعض القيود التنفيذية مثل بطء المشغلات وتعرض عتاد النظم الحاسوبية وبرمجياتها للفشل، فضلاً عن المشاكل المتعلقة بالمشابكة. ومن المتوقع أن يقبل الأفراد فى المستقبل على شراء قواعد معطيات الأقراص المكتنزة بذاكرة القراءة فقط، نظراً لأن مصنعى الحواسيب يضيفون بصفة روتينية مشغلات الأقراص المكتنزة إلى الحواسيب المصغرة المعيارية، وقد بدأنا نرى دائرة المعارف البريطانية ودائرة معارف غروليه ودائرة معارف الميكروسوفت إنكارتا. MICROSOFT ENCARTA ENCYC كعناصر أساسية من عناصر الحوسبة المنزلية. فعلام إذن يذهب المستخدم إلى المكتبة إذا كان لديه أى من هذه الإمكانيات فى المنزل؟

المجلات الإلكترونية:

اكتشف ناشرو المجلات حالياً أن هناك سوقاً هائلة لم تستغل ولم تطور فى مختلف أنحاء العالم، لاسيما فى البلدان النامية، للمجلات المنشورة على الخط المباشر التى يتم تيسير التوصل إليها عبر الإنترنت، وفى مقال افتتاحى نشر حديثاً ذكرت المجلة الطبية البريطانية (BMJ, 1998, 316 : 1109 - 10) أن حوالى ٤٠٪ من ٢٠ ألف زائر أسبوعى لموقع الويب

الخاص بها نادراً ما يشاهدون النسخة الورقية أو أنهم لايشاهدونها على الإطلاق، وأشارت إلى أن التكنولوجيا تسمح حالياً للناشرين، إذا أرادوا، بأن تيسر مجاناً أو برسوم مخفضة للبلدان الفقيرة فى المعلومات والتى لايمكنها الاشتراك بدون ذلك، التوصل إلى هذه المعلومات، وقد أخذ بعض الناشرين يتحسبون لذلك بالفعل.

وتبدو المجلات المنشورة على الخط المباشر مختلفة جداً عن النسخة الورقية، كما أنها لن تحل فى المستقبل القريب محل هذه النسخة، والواقع أنه عندما نشر مؤخراً مركز رصد الأمراض إحدى المجلات إلكترونياً فقط، فقد بلغت الطلبات التى تلقتها المجلة من الكثرة من أجل نشرها مطبوعة، مما اضطرت معه إلى النشر فى الشكل التقليدى أيضاً. إن القراء المنتظمين يحبون التصفح، كما أن الورق سوف يظل أسهل الأشكال تنفيذاً لفترة طويلة قادمة، ومع ذلك فإن المجلات المنشورة على الخط تمثل بالنسبة للباحثين، الذين يرغبون فى اللحاق بآخر التطورات أو فى البحث عن معلومات معينة، وسيلة سريعة وملائمة تقدم تسهيلات بحث، هى ببساطة تسهيلات لا تتوافر فى أى شكل آخر.

وحالياً تقدم كمية كبيرة تماماً من المعلومات المتوافرة على الإنترنت مجاناً، كما سوف يستمر تقديم كمية كبيرة مجاناً كذلك، ويقدم الناشرون التجاريون كمية معينة من المواد المجانية لتشويق المستخدم، وإن كان من الواضح أنهم يفضلون تحول أكبر عدد ممكن من الناس إلى مشتركين، ومع تزايد عدد الأفراد الذين يستخدمون هذه الخدمة ويعتادونها، فإنهم قد يخفضون بمرور الوقت من كمية المواد المجانية المعروضة، كذلك تختلف سياسات الناشرين المختلفين وتتغير بسرعة، وعلى سبيل المثال، فإن المجلة الطبية المعروفة THE LANCET تنشر جميع مقالات البحث الجديدة الخاصة بها على الإنترنت، ولكن بعضها فقط هو الذى يتوافر لغير المشتركين، وإلى عهد قريب كانت المجلة الطبية البريطانية تنشر نسخاً من النصوص الكاملة لبعض المقالات، أما الآن فإنها تسمح بتيسير التوصل إلى النصوص الكاملة لجميع المقالات، وبدون اشتراك فى الوقت الحالى.

وترى المجلة الطبية البريطانية أنه لن يمضى وقت طويل قبل أن تكون النسخة الورقية لا الإلكترونية هى النسخة المختصرة. ويتوقع بحلول سنة ٢٠٠٠ أن يتوافر على الإنترنت أكثر من ١٠٠٠٠ مجلة.

ولاشك فى أن النشر الإلكترونى يهيئ إمكانيات هائلة لتوصيل المعلومات، وتشجع جميع المجلات المنشورة على الخط ارتجاع المعلومات والمناقشة والمناظرة، وتعتبر أن الإنترنت

تهيئ منبراً لمناظرات علمية أكثر مما يمكن أن تتسع له النسخة المطبوعة بما تتسم به من قيود على الحيز، كما أنها تمكنها من نشر معلومات أكبر وبصورة أسرع، وتزيد من المشابكة بين العلماء.

وبالإضافة إلى تقديم مرافق البحث، فإن إدراج الروابط بين النصوص المرتبطة والمصادر الخارجية يمكن أن يحول المجلة إلى بنك معطيات واسع من المعلومات القابلة للتحرك، ويمكن إدراج الروابط بسلسلة من المصادر الخارجية، بالإضافة إلى الروابط الموجودة داخل المجلة نفسها (مثل الطبعات السابقة من عمود معين أو الروابط عالية الصلة مع ملاحظات أو مراجع وخيوط مواضيع تربط بين المواضيع عبر قضايا مختلفة)، بالإضافة إلى إمكانية الارتجاع الفورى للمعلومات أو المناقشة فى الوقت الفعلى والائتمار عن بعد. وقد يكون إنتاج منشورات ملونة كاملة خياراً إلكترونياً أرخص مما هو ممكن حالياً فى شكل النسخة المطبوعة. وهناك احتمال قائم لإنشاء مقالات متعددة الوسائط تجمع بين الصوت والصورة والقصاصات الفيديوية (الفيديو كليب). وينبغى هنا إدراج استخدام البرمجيات لإجراء تحليل للمعطيات أو لتوضيح المبادئ العلمية، ويمكن أن يزيد إدماج النواتج المختلفة قاعدة المعلومات ثراء وذلك مثلاً عن طريق ربط المؤلفات المرجعية المختلفة مثل المعاجم ودوائر المعارف التى يتوافر عدد منها حالياً.

الويب

مكنت الإنترنت، تلك الشبكة العالمية من الحواسيب المترابطة، الأفراد من الحصول على معلومات عن أى موضوع أياً كان من جميع أنحاء العالم، كما وضعت فى أيديهم زمام القدرة على توصيل الرسائل بشكل فورى تقريباً، وبتكلفة بالغة الانخفاض إلى جمهور يمكن أن يصل تعداده إلى ملايين، وفضلاً عن ذلك فهناك تكنولوجيات موجودة ومستخدمة حالياً تسمح بأن تكون هذه الاتصالات غفلاً من أسماء أصحابها وسرية ولا يستطيع قراءتها إلا المتلقون المستهدفون، وما يقلق الناس هو العواقب المحتملة لتكنولوجيا إقامة الشبكات الحاسوبية.

وتتمثل الوسيلة الرئيسية للنشر عبر الإنترنت فى الويب، ويتعين على أى فرد أو مؤسسة راغبة فى النشر على الإنترنت أن يكون لها موقع أو عنوان وأن تسجل موقعها فى سجل مقدمى خدمات الإنترنت، ولا يتولى تنظيم الويب إلا مستخدموه، وهو أمر له مزاياه وله

عيوبه أيضاً، وتتمثل مزاياه فى رفع شأن فلسفة حرية التعبير وتقديم المعلومات، بينما تتمثل عيوبه فى عدم توافر دليل للمستخدم يرشده إلى جودة المخرجات (المعلومات الارتجاعية) ومعوليتها، كما يقع على المستخدم أيضاً عبء التمييز بين المعلومات والمسئولية عن الاستفادة منها، ويحدث ذلك بوجه خاص عند النشر تحت رعاية المجموعات ذات المصالح الخاصة مثل شركات الأدوية.

ويعتمد الدعم اللازم لمعظم مواقع الويب وبصورة كاملة على عائدات الإعلانات، مما قد يحرف بدوره سياسة الناشر، خاصة إذا كانت المساحة الإعلانية يتم ملؤها فى كثير من الأحيان دون تدخل من هذا الناشر، الذى قد لايكون على علم بما سوف يظهر على هذه المساحة، الأمر الذى يؤكد على ضرورة أهمية التدقيق فى اختيار المعلنين، ووضع معايير للإعلان على الموقع. ومن المفيد للناشرين تخصيص موقع للجودة والالتزام بنفس معايير الإنتاج، مع الاهتمام الواجب بالأخلاقيات وحقوق النشر، كما هو متبع عند النشر فى أى شكل آخر، لأن هذا الموقع سوف يكون متاحاً لجميع المستخدمين، بما فى ذلك المعوقون وضعاف البصر، كما روعى فى تصميمه أن يكون قابلاً للقراءة.

حقوق النشر والنشر الإلكترونى:

تمثل حقوق النشر شكلاً من أشكال الحماية التى يكفلها القانون لمؤلفى الأعمال الإبداعية «الجديدة» بما فى ذلك الأعمال الأدبية والمسرحية والموسيقية والفنية وبعض الأعمال الفكرية الأخرى، وهذه الحماية مكفولة للأعمال المنشورة وغير المنشورة على السواء، وإذ تخدم حقوق النشر المصلحة العامة، فإن غرضها الرئيسى ليس مكافأة جهد المؤلف، وإنما «زيادة تقدم العلوم والفنون النافعة»، وتحقيقاً لهذه الغاية تكفل حقوق النشر للمؤلفين حقهم فى التعبير الإبداعى، ولكنها تشجع الآخرين على الاستفادة بحرية من الأفكار والمعلومات التى ينقلها العمل الإبداعى، مما يمثل وسيلة لدفع العلوم والفنون إلى التقدم.

وبصفة عامة فإن قانون حقوق النشر يخول لمالك حق النشر وحده حق اتخاذ الإجراءات التالية وتفويض الآخرين فى اتخاذها:

- إعادة إنتاج العمل فى نسخ أو تسجيلات صوتية.
- إعداد أعمال مقتبسة من العمل.

● توزيع نسخ أو تسجيلات صوتية من العمل على الجمهور بطريقة البيع أو بغير ذلك من طرق نقل الملكية، أو بالاستئجار أو التأجير أو الإعارة.

● الأداء العلنى للعمل، فى حالة الأعمال الأدبية والموسيقية أو المسرحية والأعمال الراقصة والعروض الصامتة، والصور المتحركة وغيرها من الأعمال المسموعة والمرئية.

● العرض العلنى للعمل، فى حالة الأعمال الأدبية والموسيقية والأعمال الراقصة، والتمثيل الصامت وأعمال التصوير أو التشكيل أو النحت، بما فى ذلك آحاد مناظر الصور المتحركة أو غير ذلك من الأعمال المسموعة المرئية.

● الأداء العلنى للعمل عن طريق البث السمعى الرقمى، فى حالة التسجيلات الصوتية.

● يحظر على أى شخص إنتهاك أى من الحقوق التى يكفلها قانون حقوق النشر لمالك هذه الحقوق.

ومع ذلك فإن هذه الحقوق ليست مطلقة وإنما هى مقيدة بقيود تأخذ فى بعض الحالات شكل إعفاءات محددة من المسئوليات القانونية التى تنص عليها حقوق النشر. ويتمثل أحد القيود الرئيسية فى مبدأ الاستخدام المتوازن أو العادل "Fair use"، حيث يأخذ القيد شكل «ترخيص إجبارى» يسمح بموجبه ببعض الاستخدامات المقيدة للأعمال المحفوظة حقوق نشرها مقابل دفع جعل معين مع الالتزام بشروط منصوص عليها قانوناً.

وتحمى حقوق النشر «الأعمال الإبداعية الجديدة» المنشورة فى شكل ملموس من أشكال التعبير. ولا يلزم أن يكون النشر مدركاً بشكل مباشر مادام يمكن توصيله بالاستعانة بآلة أو جهاز.

فى شباط / فبراير ١٩٩٣ شكل الرئيس كلينتون مجموعة العمل المعنية بالبنية الأساسية للمعلومات للمساعدة فى تكوين وتنفيذ «رؤية» إدارته للبنية الأساسية الوطنية للمعلومات (SKIER, 1996). وقد طلعت هذه المجموعة بورقة مثيرة للجدل تسمى «الورقة البيضاء» اقترح فيها تعديل القانون الحالى لحقوق النشر فى الولايات المتحدة بحيث يمكن تطبيقه على العصر الرقمى. وقد لخص صمويلسون (١٩٩٦) جدول الأعمال الرئيسى لهذه الورقة فيما يلى :

● منح مالكى النشر حق مراقبة جميع استخدامات الأعمال المحفوظة حقوق نشرها فى شكل رقمى عن طريق اعتبار قيام المستخدمين باستنساخ مجرد صور مؤقتة من العمل فى ذاكرة الإتاحة العشوائية لحواسبيهم، مخالفة لقانون الوجود.

● منح مالكى حقوق النشر حق مراقبة جميع عمليات بث العمل فى شكل رقمى عن طريق تعديل قانون حقوق النشر بحيث يعتبر البث الرقمى توزيعاً للنسخ على الجمهور.

● التغاضى عن حقوق «الاستخدام المتوازن» حيثما يكن هناك احتمال بالترخيص باستخدام العمل.

● حرمان الجمهور من حقوق «البيع الأول» الذى طالما تمتع به فى عالم المطبوعات نظراً لأن «الورقة البيضاء» تتعامل مع التقديم الإلكترونى على أنه انتهاك لحقوق النسخ والتوزيع المنصوص عليها فى قانون حقوق النشر.

● ضمان تمكين الناشرين من تعقب جميع استخدامات النسخ الرقمية وتعقب المكان الذى تخزن فيه كل نسخة على الشبكة وكيفية استخدامها، فى أى وقت.

● حماية كل نسخة رقمية من كل عمل بالوسائل التكنولوجية واعتبار أى محاولة للتحايل على هذه الحماية مخالفة للقانون.

● إلزام مقدمى الخدمة على الخط المباشر بالقيام بدور شرطة حقوق النشر، بحيث يتحملون المسئولية عن تنفيذ قواعد الدفع مقابل المشاهدة.

● تعليم الأطفال قواعد التطبيق الجديدة المتعلقة بحقوق النشر طوال سنوات وجودهم بالمدرسة.

وقد قامت مجموعة من أساتذة القانون بالكتابة إلى الإدارة الأمريكية بشأن إمكانية وجود آثار سلبية «للورقة البيضاء» على توصل الجمهور والصحافة ومعاهد العلم إلى المعلومات، وعلى التعبير الحر والخصوصية انطلاقاً من أنها سوف تؤدى إلى ما يلى :

● اعتبار قراءة وثيقة على الويب انتهاكاً لحقوق النشر.

● تحويل جزء كبير من الملكية العامة إلى ملكية خاصة عن طريق التغاضى عن الافتراض الحالى المتمثل فى «الاستخدام المتوازن» فى النسخ غير التجارى.

● تحميل مقدمي المعلومات على الخط المباشر المسئولية بشكل صارم عن انتهاكات الأعضاء التابعين لهم لحقوق النشر، وإلزامهم برصد أفعال مستخدميهم، وهو أمر له آثار واضحة على الخصوصية وتيسير التوصل الرخيص الثمن إلى الخدمات المقدمة على الخط.

● تحميل الناس المسئولية المدنية عن محاولة التلاعب بأى وسيلة أو نظام لحماية حقوق النشر.

● اعتبار إزالة أى من المعلومات المتعلقة بمعالجة حقوق النشر المودعة فى أى وثيقة جريمة، أياً كان سبب هذه الإزالة.

ونتيجة للمناظرة الدائرة بشأن قضية حقوق النشر فى الإنترنت، أثار كثير من مختلف مجموعات أصحاب المصالح دعاوى اجتماعية لا ترجع فقط إلى الأهمية الاقتصادية والتربوية والسياسية لهذه القضية، وإنما ترجع كذلك إلى الخصائص المتعارضة لكل من الإنترنت وحقوق النشر.

ونتيجة لكل هذا القدر من المناقشات ومع عدم المساس بحقوق النشر، فإن على الجمهور أن يتوقع ما يلى، فيما يتعلق بالمواد المنشورة إلكترونياً والمحمية بقانون حق التأليف والنشر:

(١) القراءة أو السماع أو المشاهدة العلنية.

(٢) التصفح.

(٣) التجربة لأغراض الاستخدام المناسب مع الحفاظ على سلامة الأصل.

(٤) إعداد نسخة أولى للاستعمال الشخصى من مقالة أو جزء من عمل فى مجموعة تابعة للمكتبة من أجل الدراسة أو البحث.

(٥) إعداد نسخ مؤقتة ولأجل قصير أو عارض، ضمن الاستخدام.

ومع عدم المساس بحقوق النشر ينبغى تمكين المكتبات غير التجارية أو الربحية مما يلى:

● استخدام التقنيات الإلكترونية للحفاظ على المواد المحفوظة لديها والموجودة فى مجموعاتها.

● تقديم هذه المواد كجزء من خدمة حجرة الحجز الإلكترونية.

● تقديم هذه المواد كجزء من الخدمة الإلكترونية للاستعارة الداخلية (الاستخدام داخل المكتبة).

● تجنب المسئولية عن الأفعال غير الخاضعة للإشراف، الصادرة عن مستخدميها، بعد تعليق لافتات ملائمة تتعلق بحقوق النشر.

انعكاس كل ذلك على المكتبات

ما الذى يعنيه كل هذا بالنسبة للمكتبات؟ أولاً: إنه لايعنى أن عصر الورق قد انقضى، كما لايعنى بزوغ فجر مجتمع بلا ورق فى القريب العاجل. والواقع أن ظهور الحواسيب يعنى، فى المدى القريب، زيادة فى استخدام الورق لا لشئ إلا لأن الحواسيب جعلت طباعة المعلومات وتوزيعها أسهل مما كان فى أى وقت مضى.

وفى المدى البعيد، فسوف يقل استخدام الورق، بل لقد بدأ استخدامه يقل بالفعل. إن معظم المواد المرجعية التى تقوم المكتبات بتخزينها لمستخدميها كبيرة الحجم يصعب استخدامها فى كثير من الأحيان، فضلاً عن ارتفاع تكلفة تحديثها، مما يتطلب غالباً شراء مجموعة جديدة من المجلدات سنوياً، وكما رأينا فإن القرص المكتنز بذاكرة القراءة فقط وسيط مثالى لهذا النوع من المواد، فهو لايوفر حيزاً كبيراً فحسب وإنما هو أيضاً أرخص من الطباعة على الورق، كما يمكن تيسير توصل أعداد غفيرة من المستخدمين إليه من خلال استخدام شبكات القرص المكتنز، وتكمن التكلفة فى الخدمة المتمثلة فى تقديم المعلومات لا فى عملية التصنيع، ومتى تم الاستثمار المبدئى فإن التكلفة التى يتحملها المستخدمون تنخفض بازدياد عدد هؤلاء المستخدمين، وقد تغطى الرسوم المفروضة على المستخدمين بعض التكاليف التى تتحملها المكتبات مقابل الوصول إلى المعلومات.

وينطبق نفس الشئ على الإنترنت، إذ يمكن للمستخدمين الذين ليست لديهم توصيلات حاسوبية أن يستفيدوا من التوصيلات المقامة بين الإنترنت والمكتبة لإجراء البحوث. أما المستخدمون الذين يستطيعون إقامة توصيلات مع المكتبة فيمكنهم الاستفادة من المواد المرجعية المخزنة على قواعد المعطيات الموجودة فى هذه المكتبة دون الاضطرار البتة إلى مقابلة أمنائها. إن دور أمناء المكتبات المتمثل فى حراسة الأرفف والفهارس البطاقية وتأمين المعلومات والتوسط بين المستخدم والمعلومات المطلوبة قد تغير، ويتوقع من هؤلاء، وبشكل متزايد، أن يعملوا كقائمين بالتيسير، بدلاً من الحصول على المعلومات بالفعل، وذلك نظراً لأن المستخدمين سوف يقومون بعملية البحث عن هذه المعلومات بأنفسهم فى معظم الحالات،

على أن يضمن هؤلاء الأمناء توفير المعلومات للمستخدم على نحو أعلى ما يكون مردوداً وكفاءة، وتقديم المشورة للمستخدمين حول أنسب طريقة للبحث عن المعلومات واسترجاعها.

ونذكر فيما يلى بعض المجالات الخاصة التى يحتمل أن تتأثر بالنشر الإلكترونى :

١ ـ البناء والمرافق : إن معظم المكتبات لم تصمم من أجل التكنولوجيا الجديدة، ويجب إيلاء قدر كبير من الاهتمام لنمط المعدات الحاسوبية وغير الحاسوبية لمعالجة المعطيات، ولعددها وإمكاناتها الوظيفية، كما ينبغى تخصيص منافذ كهربائية مزودة بمصادر ثابتة (غير متقطعة) للإمداد بالطاقة المستمرة والنظيفة، كما يتعين إعادة النظر فى حجم المكتبات وطريقة تصميمها (تقسيمها إلى أقسام مختلفة) وتوزيع مواردها ومجموعاتها وموظفيها.

٢ ـ القوانين واللوائح : لقد تبلور بالفعل مفهوم القرية العالمية، فالمستخدم الجالس فى أى مدينة فى العالم يمكن أن يتوصل إلى المعلومات المخزنة على الحواسيب فى مدن أخرى تبعد عنه آلاف الأميال، وقد تجمع بين هاتين المدينتين (مضيفة المعلومات ومستخدمة هذه المعلومات) أو لاتجمع بينهما قواسم مشتركة، وقد تختلفان من حيث اللغة والثقافة والقوانين واللوائح والقواعد الأخلاقية والقيم، وهما فى نفس الوقت تتقاسمان نفس موارد المعلومات. ويمثل تدفق المعطيات عبر الحدود وأمن المعلومات وقانون الحيز الفضائى Cyperpace قضايا يشكل أمين المكتبة جزءاً منها.

٣ ـ تعليم علوم المكتبات والمعلومات : يستلزم عصر المعلومات الجديد وجود جيل جديد من العاملين فى مجال المكتبات والمعلومات. وفيما يتعلق بالوضع الراهن واحتمالات المستقبل فإن هناك قضيتين مهمتين تتطلبان اتخاذ إجراء عاجل ألا وهما :

(أ) تأهيل أمناء المكتبات والعاملين فى مجال المعلومات الموجودين حالياً وإعادة تدريبهم لتزويدهم بالقدرات اللازمة وزيادة قدرتهم على التعامل مع العصر الجديد.

(ب) ضرورة تصميم البرنامج التعليمى والتدريبى فى المكتبة ومدارس علوم المعلومات على أساس دراسات تعكس الاحتياجات الحالية والمستقبلية لمهنة المعلومات مع التشديد على إدارة المعلومات وإدارة المعرفة والمعلوماتية والاتصالات.

٤ ـ الاحتياجات التدريبية : يجب أن يتسلح أمناء المكتبات بالتدريب والخبرة اللازمين للإجابة عن الأسئلة المتكررة المتزايدة حول «الحواسيب والشبكات وقواعد المعطيات التى

تشكل جزءاً من المكتبة الإلكترونية». ومن المحتمل أن تفوق مشاركة أمناء المكتبات فى المستقبل فى إنشاء نظم للمعلومات مشاركتهم الفعلية فى إدارة طلبات البحث من أجل المستخدمين، ويعنى هذا بالنسبة للمؤسسات الاستثمار فى مجالى التكنولوجيا والتدريب.

٥ ـ العاملون : يجب إيلاء قدر كبير من الاهتمام للاحتياجات من الموظفين، وانتقائهم، وتعيينهم، وتدريبهم، وفتح مجالات الترقى أمامهم، وحفزهم، كما يتعين تغيير السياسات المتعلقة بالعاملين والاحتياجات من الوظائف وأوصاف الوظائف، ونظراً لاحتمال اختلاف مكتبات المستقبل اختلافاً شديداً عن المكتبات الآن، فسوف يتعين على الأمناء التكيف وفقاً للاختلاف الثقافى واختلاف طرق العمل والتفكير وتغير التقنيات والنواتج، ويجب عليهم أن يفهموا طبيعة التقنيات المتعلقة بذلك، وأن يواكبوها حتى يتسنى لهم تقرير أفضل وسائل تيسير توصل المستخدم النهائى إليها.

٦ ـ الجودة : يجب على أمناء المكتبات أن يعرفوا كيفية العثور على المعلومات فى الأضابير الموصلة بالشبكة، وفى الآلاف المؤلفة من قواعد المعطيات، كما يجب على أمناء المكتبات المرجعيين أن يعرفوا كيف يعثرون على المعلومات فى مجموعة لا مركزية فى الموارد المتوافرة إلكترونياً. ونظراً لتنافس مثل هذا العدد الكبير من مصادر المعلومات على إشباع احتياجات المستخدمين، فإن جودة النواتج ومساغتها (فوريتها) واكتمالها تكون عندئذ عوامل نجاح هامة، وأصبحت معايير ضبط الجودة والجودة الكلية فى المكتبات أحد العناصر التى تتطلب الاهتمام. وأصبح استخدام المواصفات الدولية والمقاييس والمعايير أحد أهم عناصر بناء النظم فى المكتبات.

٧ ـ الدور : تحتاج كل مكتبة إلى وضع سياسات ودلائل إرشادية لتحديد مستوى الدعم التكنولوجى الذى ينبغى أن تقدمه للمستخدمين النهائيين، وهو أمر يتطلب فى كثير من الأحيان التعاون والتنافس بين المكتبة والمراكز الحاسوبية أو إدارات نظم المعلومات. وسوف يتعاظم دور أمناء المكتبات فى المستقبل كقائمين بالتيسير، عن طريق ضمان المعلومات للمستخدم بصورة أعلى ما تكون مردوداً وكفاءة، وتقديم المشورة للمستخدمين حول أنسب طريقة للبحث عن المعلومات واسترجاعها.

٨ ـ تخصيص الموارد : يتمثل أكبر آثار النشر الإلكترونى على المكتبات فى تخصيص الموارد المالية والبشرية وإعادة تخصيصها، ونظراً لأن الناشرين سوف يتوقفون بسرعة عن

تقديم بعض أنواع المعلومات بغير الوسائل الإلكترونية، فإنه يتعين مراعاة ذلك فى ميزانيات وإمدادات المكتبات.

٩ ـ السلوكيات المتعلقة بالبحث عن المعلومات : إن الجيل الحالى من الأطفال والطلبة فى جميع البلدان أكثر دراية بالحواسيب ومفهوم المنتجات الإلكترونية من كثير من أمناء المكتبات، وهذا الجيل يطالب بالفعل بالتوصل إلى هذه التكنولوجيا بل ويحقق التوصل إليها، عن طريق المدارس والجامعات. وقد قام كثير من الباحثين بتوفير معدات معالجة المعطيات ومرافق الاتصالات (الحاسوب والطابعة والمودم والخط التليفونى)، وهم يقومون بطلب البحث عن المعلومات من منازلهم، كما ييسرون للمكتبات التوصل إليها، ويتعاملون مع استراتيجيات البحث دون تدخل أمين المكتبة أو علمه، وهم يعرفون ماذا يريدون ويمارسون البحث عنه بطريقتهم الخاصة. وقد يبعث الباحث إلى زميل له برسالة بالبريد الإلكترونى ليسأله عن أحد مواقع الويب أو عن أحد الشواهد حتى قبل أن يستشير (يشاور) قاعدة معطيات المكتبة.

وختاماً فإن النشر الإلكترونى يمثل فى بعض المجالات رديفاً للنشر التقليدى وبديلاً له فى بعضها الآخر، بل ومكملاً فى بعضها الثالث، وهناك مناقشات ومناظرات مستفيضة حول الإمكانيات التى تقدمها الوسائط الإلكترونية للبلدان النامية، وعموماً فإن هذه الوسائط تعتبر ذات إمكانيات إيجابية من حيث زيادة تيسير التوصل إلى المعلومات، ويحتاج الأمر بالنسبة لسكان البلدان النامية، سواء من ناشرى المعلومات أو مستخدميها، إلى استثمار ضخم فى التكنولوجيا والتدريب على المهارات، وحتى فى هذه الحالة فإنه ما لم تدعم البنية الأساسية المتوافرة القدرات المطلوبة فسوف يظل التوصل إلى المعلومات بطيئاً ومرهقاً. وفى نفس الوقت فإن الإنترنت تهيئ للبلدان النامية التوصل إلى مزيد من المعلومات وبدرجة من المساواة أكبر مما كان ممكناً من قبل، وذلك بالإضافة إلى القدرة على استجلاب ونشر المعلومات التى ما كانت لتتوافر بطريقة أخرى.

النشر الإلكترونى فى المكتب الإقليمى للمنظمة

بدأ المكتب الإقليمى أنشطته فى مجال النشر الإلكترونى عام ١٩٩٦ عندما بدأ بتوزيع المعجم الطبى الموحد على القرص المكتنز بذاكرة القراءة فقط، وافتتح أنشطته فى مجال النشر بالويب. وفى عام ١٩٩٧ قام المدير الإقليمى بإدخال موقع المكتب الإقليمى لمنظمة الصحة

العالمية بشرق المتوسط على الويب، قائلاً: إن هذا الموقع أنشئ لتوفير المعلومات المتعلقة بالصحة العمومية بسهولة وبشكل ملائم للدول الأعضاء والوكالات والأفراد الراغبين فى جميع أنحاء العالم. وباستغلال المزايا العديدة للإنترنت، فسوف يزيد الموقع من تيسير التوصل إلى المعلومات، ويحسن الاتصالات بين موظفى المكتب ومجتمع الرعاية الصحية فى الإقليم، ويتيح توفير المعلومات والخدمات لشركاء المكتب بصورة أسرع. ويعنى هذا التطور بصفة خاصة أن وجود المنظمة على الويب أصبح استراتيجياً، على أساس إدراك قيمة وأهمية النشر الإلكترونى عبر الإنترنت.

وتتمثل أغراض خدمات المعلومات التى يقدمها المكتب على الويب فيما يلى :

- نشر سياسة المنظمة والمكتب الإقليمى لشرق المتوسط ومعلوماتها العلمية والتقنية.
- التوسع فى تيسير توصل الدول أعضاء المكتب الإقليمى لشرق المتوسط والعالم أجمع، إلى معلومات المنظمة والمكتب.
- زيادة الكفاءة وخفض التكاليف فى مجال إنتاج المعلومات وتوزيعها.
- ربط المعلومات المقدمة من مختلف مصادر المنظمة والمؤسسات العلمية الأخرى المعنية فى جميع أنحاء العالم، مع التركيز بشكل خاص على موارد المعلومات فى الإقليم.
- زيادة الوعى بالمنظمة بوجه عام والمكتب الإقليمى لشرق المتوسط بوجه خاص، وبأنشطتهما.

ويحافظ المكتب على حيوية الموقع من خلال تحديث المعلومات بانتظام وتنقيحها دورياً. إن هناك من الوثائق ما يتعين الاحتفاظ به لفترة طويلة ومنها ما يتعين الاحتفاظ به بصفة دائمة مثل الوثائق التاريخية ووثائق السياسات الصحية، والتقارير المتعلقة بالأحداث الجارية، والإحصاءات والحقائق الأخرى، والمواد التى يكثر الطلب عليها. ويتم تحديث أجزاء أخرى من الموقع تلقائياً، بينما تضمن روابط البحث الفعالة مع قواعد المعطيات التابعة للمكتب تحديث المحتوى على الخط. وسوف تتيح الوثائق فى بروتوكول نقل الملفات الخاص بالمكتب الإقليمى التوصل إلى الوثائق التى تجاوزت الفترة التى يتعين الاحتفاظ بها على الويب والتى يحتمل أن تنشأ الحاجة إليها من وقت لآخر.

ويهدف موقع المكتب على الويب إلى ضمان تيسير توصل أوسع دائرة من المستخدمين المهتمين بمختلف أنواع المعلومات الصحية إلى هذه المعلومات، ولذا فإن محتوى الموقع يشتمل على ثلاث فئات عامة من المعلومات هى :

١ ـ المعلومات المتعلقة بسياسة المكتب والتى تقدم من خلال تقارير المدير الإقليمى، ووثائق اللجنة الإقليمية، والتصريحات الصحفية، والمعلومات الأساسية المتعلقة بالوحدات والأنشطة التقنية.

٢ ـ المعلومات العلمية والتقنية، وتقدم فى ثلاثة أشكال :

أ ـ النص الكامل للمجلة الصحية لشرق المتوسط ومنشورات المكتب العلمية والتقنية الأخرى.

ب ـ المعلومات الببليوجرافية فى شكل قواعد معطيات المكتبة وفهارس إقليمية، يمكن البحث عنها.

ج ـ الأوراق التقنية التى تقدم فى الاجتماعات العلمية والتقنية التى ينظمها المكتب الإقليمى.

٣ ـ المعلومات الإحصائية والترصدية التى تقدم فى شكل صور (بيانات) إحصائية قطرية وترصد للمرض فيما يتعلق بأمراض الطفولة الستة التى يستهدفها برنامج المنظمة الموسع للتمنيع.

واللغة المستخدمة فى الموقع حالياً هى الإنجليزية، وإن كان من المزمع النشر باللغة العربية أيضاً، وخاصة نشر المعجم الطبى الموحد للمصطلحات الطبية الإنجليزية ونظائرها فى اللغة العربية وسلسلة الهدى الصحى.

أمثلة من منشورات المكتب الإقليمى لشرق المتوسط على الويب :

(١) تقرير المدير الإقليمى للأعوام ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨	http://www.who.sci.eg/Rd/Index.htm
(٢) قرارات اللجنة الإقليمية	http://www.who.sci.eg/Rd/RegionalCommittee/RC42/RC42Introduction.htm
(٣) البرامج التقنية لإقليم شرق المتوسط	http://www.who.sci.eg/emroinf/structure1.htm
(٤) الصور (البيانات) القطرية لإقليم شرق المتوسط	http://www.who.sci.eg/emrinfo/emr-countries.htm
(٥) الصور الإحصائية لإقليم شرق المتوسط	http://www.who.sci.eg/emrinfo/emr-countries.htm
(٦) معطيات الوبائيات والتمنيع	http://www.who.sci.eg/ceis/epi.htm
(٧) لقاح شلل الأطفال والوضع فى الإقليم	http://www.who.sci.eg/internet/Poliofax/1999/index.htm
(٨) الفهرس الطبى لإقليم شرق المتوسط	http://www.who.sci.eg/ris/risweb.isa
(٩) فهرس مكتبة إقليم شرق المتوسط	http://www.who.sci.eg/library/LibraryAcquisitions.htm
(١٠) ببليوجرافيا صحة البيئة	http://www.who.sci.eg/ceha/Cesub_1.idc
(١١) قائمة المصادر الأساسية لمكتبة كلية الطب	http://www.who.sci.eg/Emlist/LISTWEB_1.IDC
(١٢) المجلة الصحية لشرق المتوسط	http://www.who.sci.eg/emhj/emhj-front.htm
(١٣) سلسلة الهدى الصحى	http://www.who.sci.eg/EMRO%20pub-Hlth %20 Ed. %20 thra %20 Relig. htm I
(١٤) سلسلة المنشورات التقنية للمكتب الإقليمى لشرق المتوسط	http://www.who.sci.eg/emro20pub-Lps.htm
(١٥) دليل مؤسسات التعليم الطبى فى الإقليم	http://www.who.sci.eg/medical/medmain.htm
(١٦) دليل المراكز المتعاونة فى الإقليم	http://www.who.sci.eg/emroinfo/structureI.htm
(١٧) دليل المكتبات الطبية فى الإقليم	http://www.who.sci.eg/medical/emlibnetquestionnaire.htm